﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [المائدة: 104]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

مظاهرُ جهلِ العربِ قبل الإسلامِ، وتشريعُهم ما لم يأذن بهِ اللهُ

وجهُ الارتباط بين الآيةِ الكريمةِ وما قبلَها، أنّه لَمَّا بيّنَ الحقُّ ﷻ أنّ أكثرَهم لا يعقِلون، وأنّ تحريمَ هذه الأشياءِ افتراءٌ باطلٌ، حتّى يخالفُوهم ويهتدُوا إلى الحقّ، وإنمّا يقلِّدون قدماءَهُم، أشار إلى عنادِهم واستعصائِهم، حينما هُدُوا إلى الحقّ، وإلى ضلالِهم ببقائِهم في أسرِ التّقليد[1] لآبائهم ومن سبقُوهم.

ومن جهةٍ أخرى فإنّ الحقَّ ﷻ ذكرَ جهلَ العربِ قبل الإسلام، "فيما تحكَّمت فيهِ بآرائهَا السَّقيمةِ في البحائرِ، والسَّوائبِ، والحوامي، واحتجاجَهم في ذلكَ، بأَنّهُ أَمرٌ وجدُوا عليهِ آباءَهم؛ فاتّبعوهم في ذلكَ، وتركوا ما أَنزلَ اللّه على رسولهِ، وأمرَ بهِ من دينهِ"[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

دعـوةٌ للإقبالِ على الحـوارِ والإقناعِ

1) ﴿تَعَالَوْاْ﴾: اسمُ فعلِ أمرٍ، أو فعلُ أمرٍ، ومعناه أَقبِل، وأصلُه اللّغويّ منَ الجذرِ (عَلَوَ)؛ لأنّ الفعلَ منه علَا يعلُو، وقيل في ذلك: "أَصلُه أَنّ رجلًا كانَ في مكانٍ عالٍ، وآخرَ في مكانٍ مُستفلٍ، فصاحَ بهِ: تعالَ، أَي اعل منَ العُلُوّ، ثمَّ كثُر واتّسع، حتَّى صارَ بمنزلَة أقبِل"[3]، فأصبح الفعلُ يُنادى به، "تقولُ العربُ في النّداءِ للرَّجلِ تعالَ بفتحِ اللَّامِ، وللاثنينِ تعالَيا، وللرّجالِ

(1) القاسميّ، محاسن التّأويل: 4/275.
(2) ابن العربيّ، أحكام القرآن: 2/223.
(3) الزّجاجي، حروف المعاني والصّفات، ص: 21.

تعالَوا... ولا يبالون أَين يكونُ المدعوُّ في مكانٍ أَعلى من مكانِ الدَّاعِي أَو مكانٍ دونَهُ"[1].

2) ﴿حَسْبُنَا﴾: الأصلُ اللّغويُّ له (حَسَبَ)، والفعلُ منه حسِبَ بفتح السّين وكسرها، أمّا معناه فقد قيل فيه إنّه اسمُ فعل بمعنى يَكفي[2]، وقيل إنّه اسمُ فاعل بمعنى المُحسبِ والكافِي والمعتمَدِ عليه، وقولُه: ﴿حَسْبُنَا﴾ "كنايةٌ عن قولهم: اعتمدنا"[3]، يعني يكفينا أن نعتمد على آبائنا في هذا الأمرِ.

أي يَكفينا أن نعتمدَ على آبائنا

3) ﴿ءَابَآءَنَآ﴾: جمعٌ مكسّرٌ، يفيدُ القِلّةَ، على وزن أفعال مفردُه أب، وهو ثلاثيٌّ محذوفُ اللّام، أصلُه أبو، وهو "الوالد وكلُّ من نُسب في اتّخاذ شيء أو إصلاحِه أو ظهورِه، فهو أبٌ له"[4]، والمرادُ في الآية الآباءُ حقيقةً، ويشملُ الأجدادَ نزولًا؛ لأنّهم اعتمدُوا عليهم في معتقداتِهم، وإن كانت باطلةً.

الأبُ هو الوالدُ وإن علا

4) ﴿وَلَا يَهْتَدُونَ﴾: فعلٌ مضارعٌ منَ الأفعال الخمسةِ، الأصلُ فيه (هَدَى، يَهدِي)، وهو هنا فعلٌ مزيدٌ من (اهتَدَى يَهتَدِي)، وزنه يفتَعِلُ، وله عدّةُ معانٍ، المقصودُ في الآيةِ من معانيه أنّه نقيضُ الضّلالةِ والطّاعةِ والورعِ[5].

الاهتداءُ نقيضُ الضّلالةِ والزّيغِ، ولصيقُ الطّاعةِ والورعِ

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

الحديثُ في هذه الآيةِ عن مخاطبةِ الرّسولِ ﷺ للمشركين ودعوتِه لهم باتّباعه وتركِ ما هم عليه منَ الضّلال إلّا أنّه قد حجبَهم تعصّبُهم الأعمَى لِما وجدوا عليه آباءَهم من ضلالٍ عنِ اتّباع الحقِّ، فإذا قيل لهؤلاء الّذين بَحروا البحائرَ، وفعلوا هذه

دعوةٌ إلى نَبذِ التّقليدِ الأعمَى للآباء، والإقبالِ على الهُدى بتبصُّرٍ

(1) ابن منظور، لسان العرب: (علو).
(2) الكفويّ، الكليّات: (حسب).
(3) الكفويّ، الكليّات: (حسب).
(4) السّمين، عمدة الحفّاظ: (أبو).
(5) الأزهري، تهذيب اللّغة: (هدي).

الأشياءَ، وأضافوها إلى الله كذبًا: تعالوا إلى ما أنزل الله في كتابه، وإلى رسولِه محمّدٍ ﷺ ليبيّنَ لكم كذبَ ما تضيفونَه إلى الله، ويبيّنَ لكمُ الشّرائعَ والأحكامَ، ويدلَّكم على الحقِّ، ﴿قَالُواْ حَسۡبُنَا مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾، قد اكتفَينا بما أخذنا عنهم منَ الدّين، ونحنُ لهُم تبعٌ، فردَّ الله عليهم بأنّه إنّما يصحُّ الاقتداءُ بالعالِم المُهتدِي، الّذي يبني قولَه على الحُجّةِ والبرهانِ والدّليلِ، وأنّ آباءَهم ما كانوا كذلك فيصحَّ اقتداؤُهم بهم[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

الآيةُ هنا مبيِّنةٌ مُرتكَباتِ أهلِ الجاهليّة تقليدًا واتّباعًا:

الآيةُ هنا ذكرَ فيها قولَه: ﴿قَالُواْ حَسۡبُنَا مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾، فإنّها مبنيّةٌ "على ما تقدّمَها من مُرتكَباتِ أهلِ الجاهليّة، وما سنّوه تقليدًا أو اتّباعًا... فدان بفعلهم في البَحيرةِ والسّائبةِ والوصيلةِ والحامي"[2]، وقد تبيّن منَ السّياق أنّ الضّلالاتِ الّتي اعتقدوها وشرّعوا لها، لا سندَ لها من دين، ولا قيمةَ لها في ميزان الشّرائع، وأنّ الاعتدادَ بها ضلالٌ، والاعتمادَ عليها مفسدةٌ.

الاكتفاءُ بالتّقليد الأعمَى دون بصيرةٍ جمودٌ وركودٌ

﴿وَإِذَا﴾ ظرفٌ لما يُستقبلُ منَ الزّمن، متضمّنٌ معنى الشّرط:

الواو هنا استئنافيّةٌ، و﴿وَإِذَا﴾ ظرفٌ لما يُستقبلُ منَ الزّمان، متضمِّنٌ معنى الشّرط[3]، فالأصلُ فيها الظّرفيّةُ، والمعنى في ذلك الوقتِ أو الزّمنِ، ﴿قِيلَ﴾ فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، والفاعلُ مضمَرٌ، وقد يقال إنّه محذوفٌ اصطلاحًا، والأقربُ أن يكون مُضمَرًا؛ لأنّ الفاعلَ عمدةٌ، فلا يُحذفُ، والتّقديرُ: (وإذا قال الله أو الرّسولُ...)، والدّلالةُ بالزّمن المُشارِ إليه بالأداة (إذا) الشّرطيّةِ، يُوحي بالتّجدّدِ

الحُكمُ الشّرعيُّ يبقى ثابتًا مهما تغيّرتِ الظّروفُ والصُّروفُ

(1) الخازن، لباب التّأويل: 2/84.
(2) ابن الزّبير، ملاك التّأويل، ص: 107.
(3) ابن يعيش، شرح المفصّل: 1/59.

والتّلوُّنِ، والاصطباغِ بصبغةِ الواقعِ المستحدثِ، حيث يمكنُ أن يُحدث النّاسُ مثلَ ما أحدث الجاهليّون محرّماتٍ، ثمّ يسمّونَها بمصطلحاتٍ جديدةٍ، كما فعل الجاهليّون مع البَحيرةِ والسّائبةِ والوصيلةِ والحامِي، ويبقى الحُكم ساريًّا عليهم مع اختلافِ الظّروفِ والزّمانِ والملابَساتِ.

مُسوِّغاتُ حذفِ الفاعلِ في المبنيِّ للمفعول في الفعل ﴿قِيلَ﴾:

في حذفِ الفاعل صيانةٌ وتنزيهٌ له عن استمرارِ هؤلاء في الافتراءِ والكذبِ

وسببُ حذفِه أو إضمارِه هنا، يحتملُ عدّةَ أمورٍ، منها التّوسّعُ في الخطابِ "ليتضمّنَ كلَّ قولٍ جاء على لسان أيِّ رسولٍ منَ اللّه، من بدءِ الرّسالات، فهي ليست قضيّةَ اليوم فقط، إنّما هي قضيّةٌ قيلت من قبل ذلك"[1]، وقد يكونُ حذفُ الفاعلِ للإيجازِ والاختصارِ، أو للعلمِ به، فيكون معلومًا من جهةِ المعنى، ومعلومًا من جهةِ اللّفظ، فإنّ الفاعلَ وما عُطف عليه مذكوران بعد هذه الجملةِ، بقولِه: ﴿إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾، كما أنّ في حذفِه صيانةً وتنزيهًا له، ومخافةً منه في أن يستمرّ هؤلاء في الافتراءِ والكذبِ، من لَدُنِ المبتدعةِ، والموافقةِ العمياءِ من لَدُن الأتباعِ.

قولُه: ﴿لَهُمْ﴾ فيه التفاتٌ منَ الخطابِ إلى الغيبةِ:

الالتفاتُ ذو أثرٍ في تلوين الخطابِ القرآنيِّ والتّشويقِ به

وقوله: ﴿لَهُمْ﴾ فيه انتقالٌ إلى الغيبة، وهو الالتفاتُ "تسجيلًا بكمال ضلالِهم، وإيذانًا بإيجاب تَعدادِ ما ذكرَ من جناياتهم، لصرف الخطاب عنهم، وتوجيهِه إلى العقلاء"[2]، وفيه تهديدٌ وتشديدٌ ووعيدٌ، فضلًا عمّا يؤدّيه الالتفاتُ البليغُ، من تطريةِ نشاطِ السّامعِ، وتلوينِ الخطابِ القرآنيِّ، للتّرويح على الأنفُسِ، وتشويقِ السّامع إلى تمثُّلِ المعاني، والتّعمُّقِ في الدّلالاتِ.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/709.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 1/188.

دَلالةُ الفعل ﴿تَعَالَوۡاْ﴾ على التّرقّي بالنّظرِ إلى أصلِه اللّغويِّ:

احـتـمـالُ استـعـمـالِ الفعل (تَعَالَوا) عـلى الحقيقة أو المجاز أو هما معًا

﴿تَعَالَوۡاْ﴾ وهو اسمُ فعل أمرٍ أو فعلُ أمرٍ ومعناه أقبل[1]، والثّاني أرجحُ، وفي كلّ الأحوال فإنّ الأمرَ هنا للوجوب، وقد اقترن بواو الجماعةِ، ومعنى الفعل هنا نظرًا إلى أصلِه، معناه: ارتقُوا إلى حُكمِ اللّه وسنّةِ رسوله، فكأنّهم في سفالةٍ، وأراد أن يخرجَهم من سفلِ الظُّلماتِ إلى عُلوّ النّور؛ لأنّه لو عبَّر عنه بأقبِل، وهو جائزٌ، لما أعطى هذا المعنى، فاللّه تعالى يريدُ أن يُخرَج عبادَه منَ الدّنوِّ إلى العلوِّ، وقد عبّر عن ذلك بقولِه: ﴿وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ﴾ [آل عمران: 103]، ولما كانت جملةُ ﴿تَعَالَوۡاْ﴾ مسبوقةً بفعلِ القولِ، فإنّها تكونُ عندئذٍ في محلِّ نصبٍ مقولِ القول؛ لأنّ المخاطَبَ إذا سمع فعلَ قولٍ، أو ما اشتُقّ منه، فإنّه ينتظرُ ذلك القولَ، فيكونُ إخبارًا أو أمرًا أو نهيًا، ثم إنّ هذا الفعلَ "مستعمَلٌ في طلبِ الإقبالِ، وفي إصغاءِ السَّمعِ، ونظرِ الفكرِ، وحضُورِ مجلسِ الرَّسولِ ﷺ، وعدمِ الصَّدِّ عنهُ"[2]، فعلى ذلك يمكنُ أن يكون قد استعملَه حقيقةً، بأن يأتُوا إلى مجلس الرّسول الأكرم ﷺ، ويمكنُ أن يكونَ قد استعملَه مجازًا، وهو أن يحكِّمُوا كتابَ اللّه وسنّةَ رسوله، والأقربُ أنّ الإتيانَ والحضورَ مجازيٌّ مع ﴿إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾، وحقيقيٌّ مع ﴿وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾، وقد أعاد حرفَ الانتهاء (إِلَى)؛ لأنّه أراد المعنَيَين الحقيقيَّ والمجازيَّ[3].

نداءٌ بالتّعالي عن دَرَكِ الظُّلماتِ، إلى سماءِ الإشراقاتِ:

اتّـبـاعُ مـا أنـزل الله عُلوٌّ ورقاءٌ

وفي قوله تعالى: ﴿تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾، ناداهم أن يُقبِلُوا من سفالةِ الظُّلماتِ الّتي يقبَعون بها، إلى النّورِ الّذي أنزله

(1) الزّجاجيّ، حروف المعاني والصّفات، ص: 21.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/75.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/75.

اللّه، والسّنّةِ الّتي جاء بها الرّسولُ ﷺ، وأن تعالَوا إلى حُكم اللّه الّذي أنزله، وانتهُوا إليه؛ لأنّ ﴿إِلَىٰ﴾ تفيدُ الانتهاءَ.

التّعبيرُ بلفظ ﴿مَآ﴾ الموصوليّةِ الّتي تُستعملُ لما لا يَعقِلُ:

أثـــرُ هـمـزةِ الـتّـعـديـةِ في اسـتـيـعـابِ المعاني المحتملةِ

وقد عبّر عنِ المُنزل بلفظ ﴿مَآ﴾ الّتي تفيدُ الموصوليّة، والّتي تُستعملُ في غالب أحوالِها، لما لا يَعقِلُ، وهي مناسِبةٌ للمقال، وأوردَ بعدَها قولَه: ﴿أَنزَلَ﴾، وهو فعلٌ ماضٍ متعدٍّ بالهمزة الّتي جاءت لتنقلَ الفعلَ منَ اللّزوم إلى التّعدّي، فإنّ قولَنا: (نزل) أي نزل بنفسه، أمّا ﴿أَنزَلَ﴾ فيكون بفعل فاعلٍ، وهو اللّه، وقد أظهره هنا تعظيمًا للمُنزِل ﴿ٱللَّهُ﴾، أمّا المُنزَل، فهو (القرآن بما يشتملُ عليه منَ الأحكام).

حذفُ المفعولِ اختصارًا، ثمّ لحثِّ النّاس على المُنزل أيًّا كان:

كـلُّ مـا يـنـزلُ مـن عـنـد الـلـه، فواجبٌ الأخذُ به والتزامُه

إنّ المفعولَ هنا قد تمّ حذفُه، وهذا الحذفُ جائزٌ، ويُسمّى حذفًا اختصارًا، وهو الحذفُ لدليلٍ، وهو حذفٌ حسنٌ، لطول الكلام مع المنصوب، فإنّه حذفَ العائدَ[1]، على ﴿مَآ﴾ الموصولةِ، وهو على تقديرِ (إلى مَا أنزَلَهُ اللّه)، والمقصدُ هنا الإخبارُ عن مجرّد الإنزال، لحثِّ النّاس عليه، فكلُّ ما ينزلُ منَ اللّه واجبٌ الأخذُ به، ولو ذكرَ المفعولَ صريحًا، لربّما صرَفَ الذّهنَ إلى شيءٍ واحدٍ فقط.

علّةُ تقديمِ قولِه: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾، على قولِه: ﴿وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾:

الألـفُ واللّامُ في (الـرّسـول) عـهـديّـةٌ، ويحتملُ أنّها من باب تقديمِ المُجملِ على المفصَّلِ

عطفَ على قولِه: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ قولَه: ﴿وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾، وهنا تقديمٌ وتأخيرٌ، وهو من باب تقديمِ الأفضلِ والأشرفِ؛ فبدأ بعبارةِ ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾، ثمّ ثنّى بالرّسول ﷺ، والألفُ واللّامُ في الرّسول عهديّةٌ، واللّفظةُ تشير إلى رسولِنا، وهو محمّدٌ ﷺ، ويحتملُ أيضًا من باب تقديمِ المُجملِ على المفصَّل، تقديمِ القرآن على السّنّة؛ لأنّ السّنّةَ مبيِّنةٌ للقرآن، لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النّحل: 44].

(1) العائدُ ضميرٌ يعود على الاسمِ الموصولِ، وحذفُه جائزٌ، وهو حسنٌ لطول الكلام، ولا سيّما مع المنصوب كالآي. ابن جني، اللّمع في العربيّة، ص: 190.

مجازٌ بالحذفِ في قولِه: ﴿وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾:

لا تناقُضَ بين بشريّةِ النّبيّ الأكرمِ، وخصوصيّةِ الاصطفاء بالوحي

لأنّ الرّسولَ ﷺ يُرشدُهم إلى فهمِ الكتاب وتدبُّرِه، فإنّ قولَه: ﴿وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾ فيه مجازٌ بالحذف؛ لأنّ الرّسول ﷺ بشرٌ، وهو ليس محلًّا للمجيء، فإقبالُهم على الرّسول لا يكونُ بشخصِه، إنّما المرادُ تعالَوا إلى تنزيل الله، وإلى ما جاء به الرّسولُ، أو إلى سنّتِه فقد حذفَ المضافَ، وأقام المضافَ إليه مقامَه، وهو جائزٌ وفاشٍ في اللّغة والقرآن، وفيه ضربٌ منَ الاتّساع، وقد دلّ عليه العقلُ، لما تقدّمَ من أنّ شخصَ الرّسول ﷺ ليس هو الغايةَ والمنتهَى، بل ما جاء به من عند الله هو الغايةُ، ولقولِه ﷺ من حديثٍ طويلٍ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُم، أنسَى كَمَا تَنسَونَ، فَإذا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي»[1].

قولُهم: ﴿حَسۡبُنَا مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾ جوابٌ لما دعاهم إليه منَ الحقّ:

جوابُ المعانِدين ينمُّ عنِ السّذاجةِ والغفلةِ والغُرورِ

﴿قَالُواْ حَسۡبُنَا مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾، فقولُه: ﴿قَالُواْ حَسۡبُنَا﴾، تركيبٌ وردَ في ثلاثةِ مواضعَ منَ القرآن الكريم، في [آل عمران: 173]، وهذه الآيةُ من المائدة، وفي [التّوبة: 59]، والمعنى هنا بعد أن دعاهم إلى الحقّ، فقد (أجابوا من دعاهم إلى ذلك، بأن يقولوا حسبنا ما وجدنا عليه من قبلنا آباءنا يعملون به... وقد اكتَفينا بما أخذنا عنهم، ورضِينا بما كانوا عليه من تحريم وتحليل)[2]، و﴿قَالُواْ﴾ جوابُ (إذا)؛ لأنّه لما كانت (إذا) متضمِّنةً معنى الشّرط، لزمَ أن يكونَ لها جوابٌ، وردُّهُم جاء هنا من جنس الأوّل (قيل - قالوا).

استعمالُ أسلوبِ الفَصلِ لا الوصلِ، لكمالِ الاتِّصال بين الجُملتَين:

وهنا استعملَ أسلوبَ الفصلِ لا الوصلِ، بين جُملتَي ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ﴾، و﴿قَالُواْ حَسۡبُنَا﴾، لكمال الاتّصال بين الجُملتين، فلم يَحسُنِ العطفُ ههنا و"حَسبُنَا هوَ مبتدَأٌ، وهو مصدرٌ بمعنَى اسمِ الفاعلِ،

(1) البخاريّ، الحديث رقم: (401).
(2) ابن جرير، جامع البيان: 11/137.

ومَا وجدنَا هو الخبرُ، وما بمعنَى الَّذِي، أَو نكرةٌ موصوفةٌ؛ والتَّقديرُ: كافينَا الَّذِي وجدناهُ"[1]، ويجوز أنّ يكون ﴿حَسۡبُنَا﴾ اسمَ فعلٍ، بمعنى كفى و﴿مَا﴾ فاعلُه، والأوّلُ أقوى أي جعلُه اسمًا مبتدأ.

كمالُ الاتّصال بين الجُمل المتجاورةِ، يُؤكّدُ تعانُقَ المعاني في الآيةِ

لفظة ﴿حَسۡبُنَا﴾ تُستعمل فيما يَكفي في بابه، ويُغني عن غيره:

عبّروا هنا بالجُملةِ الاسميّةِ، ومعلومٌ أنّ دَلالتَها تقتضي الثّبوتَ والدّوامَ، فإنّ لفظةَ "حسبنا تُستعملُ فيما يكفي في بابه، ويُغني عن غيره، فالمُدركُ للشّيء إذا أدركه على ما هو به، وسكنت نفسُه إليه، فذاك حسبُه"[2]، فكأنّهم مُوقنون ثابتون على رأيهم، ممّا دعاهم للتّعبيرِ بالجُملة الاسميّةِ الدّالّةِ على الثّبوتِ، فضلًا عن قولهم: ﴿وَجَدۡنَا﴾ الدّالّةِ على العلمِ، وهذا رأيُهم فقط، ممّا يدلُّ على الجمودِ، وعدمِ الاحتكام إلى العقلِ، إلّا أنّ الحقيقةَ غيرُ ذلك، فإنّ الحقّ ﷻ، سيَنفي عنهم ذلك.

التّعبيرُ بالجملةِ الاسميّةِ الدّالّةِ على الثّبوتِ

قولُهم: ﴿وَجَدۡنَا﴾ من باب الوِجدانِ العلميّ أي (عَلِمنَا):

وقولُه تعالى: ﴿وَجَدۡنَا﴾ جملةٌ فعليّةٌ هي صلةُ الموصول ﴿مَا﴾، والفعلُ وجدَ يفيدُ العلمَ، فهو من باب أفعالِ القلوبِ اليقينيّةِ، والفعلُ (وَجَدَ) يقتضي وجودَ مفعولَين أصلُهُما المبتدأُ والخبرُ، فالمفعولان هنا ﴿عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾، وهم في ادّعائهم العلمَ يزوّرون المفاهيمَ ويدَّعُون المعرفةَ، بما تواترَ إليهم عن آبائهم، وهو ضلالٌ في ضلالٍ؛ لأنّ آباءهم لم يستندُوا في عقائدِهم الواهيّةِ وأحكامِهم الضّالّةِ الّتي ما أنزل اللّه بها من سلطان إلى وحيٍ أمينٍ، أو هدي سماويٍّ رشيدٍ، بل كانوا يَخبطون خبطَ عشواءَ، فانتهَوا إلى ما وُصفُوا به في القرآن، من جمودٍ ونكرانٍ؛ والوِجدان العلميُّ في قوله: ﴿وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾ يختزلُ الزّمانَ بين الوجودِ التّاريخيِّ لآبائهم، ووجودِهم خلفًا

كان المقلّدون في نهجِهمُ المنحرفِ شرَّ خلَفٍ لأسوءِ سلَفٍ

(1) العكبريّ، التّبيان: 1/465.
(2) الإسكافيّ، درّة التّنزيل: 1/314.

لسلَفٍ، في الزّمان الأخيرِ، ليعبّروا عنِ التّواصُلِ العقائديِّ والفكريِّ والتّعامليِّ، بين الأبناء والآباء.

علّةُ تقديمِ المفعولِ الثّاني على الأوّل في قولِه: ﴿عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾:

فالجارّ والمجرور متعلِّقٌ بمحذوفٍ، تقديرُه (كائنًا أو مستقرًّا)، هو المفعولُ الثّاني متقدّمٌ جوازًا على المفعول الأوّل، وهو قولُه ﴿ءَابَآءَنَآۚ﴾، وهذا التّقديمُ يفيدُ الاختصاصَ والحصرَ، زيادةً في التّمسّك برأيهم؛ لأنّ قولَه تعالى: ﴿وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾ يختلفُ عن قولنا: (وَجَدنَا آبَاءَنَا عَلَيهِ)، وكلُّهُ جائزٌ لغةً، إلّا أنّ معنى الثّاني (وَجَدنَا آبَاءَنَا عَلَيهِ)، وربّما على غيرِه، لعدمِ الاختصاص، أمّا الأوّل ففيه اختصاصٌ وفيه توكيدٌ على أنّهم مُوقنون بما وجدُوا عليه آباءَهم.

التّقديمُ يفيدُ الاختصاصَ والحصرَ إيغالًا في التّمسّك برأيهم

احتمالُ أن يكونَ لفظُ ﴿وَجَدۡنَا﴾ - المتعدّي لمفعولٍ واحدٍ - ضعيفًا:

ويحتملُ أن يكونَ ﴿عَلَيۡهِ﴾ متعلّقًا بمحذوفٍ حالٍ، وعلى ذلك يكونُ الفعلُ وجدَ مُتعدّيًا لواحدٍ على حذف الثّاني، أو على جعلِه على معنى المصادفة، ومصدرُه (الوِجدان)، كوِجدان الضّالّةِ وهو أضعفُ لما فيه منَ التّأويل، ولأنّ المصادفةَ والوِجدانَ لا تناسبُ ما كان عليه آباؤهم؛ لأنّها ليست أشياءَ محسوسةً، بل هي أحكامٌ عقليّةٌ، يظنّون أنّها منَ الدّين، ولأنّ الفعلَ (وجد) يتعدّى لاثنين، وجوازُ كونِ الثّاني متعلّقًا بمحذوف.

الانحرافُ العقديُّ التزامُ أحكامٍ عقليّةٍ، ظنّوا أنّها منَ الدّين

التّعبيرُ بحرف الجرّ (عَلَى)، يُفيدُ الاستعلاءَ مجازًا:

والتّعبيرُ بحرف الاستعلاءِ (عَلَى)، فيه تمثيلُ صورةِ آبائهم في ملابستِهم ما هم عليه منَ الضّلالاتِ والبدعِ، كحالِ من يَعتلي الشّيءَ ويَستولي عليه ويتصرّفُ فيه، وقد شبّهَه "تشبيهًا ضِمنيًّا دلَّ عليهِ حرفُ الاستعلاءِ؛ لأنّ الاستعلاءَ أقوَى أنواعِ تمكُّنِ شيءٍ من شيءٍ"[1]، كأنّ حالَهم حالُ راكبٍ مُستعلٍ مُتمكّنٍ متلبّسٍ على مركوبِه،

تصويرُ جهلِهم وانهماكِهم في التّقليد واستغنائِهم عنِ المنهجِ الرّبّاني الرّشيدِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/242.

متصرّفٍ فيه، فهذه أربعةُ أنواع منَ التّوكيد، أولاها التّعبيرُ بالجملةِ الاسميّةِ الدّالّةِ على الثّبوتِ؛ والثّبوتُ قرينُ التّوكيد، وثانيها التّعبيرُ بلفظ (وَجَدَ) الدّالِّ على العلمِ، خلافَ الظّنّ والرُّجحان، وثالثُهما تقديمُ المفعولِ الثّاني على المفعول الأوّلِ جوازًا، لإفادةِ الاختصاصِ والتّوكيدِ، ورابعُهما التّعبيرُ بحرف الاستعلاء، فهم في ذلك كأنّهم راكبٌ مُستعلٍ متمكّنٌ من مركُوبه، وكُلُّ تلك التّأكيدات جاءت "لإفراطِ جهلِهم وانهماكِهم في التّقليد"[1]، وعدم حاجتِهم للمنهجِ الرّبّانيِّ القويم، فردّ عليهم اللّه الكريمُ بقوله: ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾، والهمزة في ﴿أَوَلَوْ﴾ همزةُ إنكارٍ وتوبيخٍ وتشنيعٍ عليهم "والمرادُ بالإنكارِ الرَّدُّ والتَّخطئةُ، لا الإنكارُ بمعنى النَّفي"[2]، والواو عاطفةٌ وجُعلت أيضًا على أنّها واوُ الحال، وتقدير الكلام "أَحسَبُهم أَتباعَ ما وجدوا عليهِ آباءهُم على كلِّ حالٍ، ولو في الحالةِ الَّتي تنفِي عن آبائهمُ العلمَ والهدايةَ، فإنَّها حالةٌ ينبغي أَن لا يُتَّبعَ فيها الآباء؛ لأَنَّ ذلكَ حالُ من غلبَ عليهِ الجهلُ المُفرطُ"[3].

الهمزةُ تقدّمت على العطف؛ لأنّ لها الصّدارةَ:

اجتماعُ الاستفهامِ والعطفِ والشّرطِ من تراكيبِ اللّغةِ العربيّةِ البديعةِ

وفي قولِه تعالى: ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ تقدّمتِ الهمزةُ على حرف العطفِ، من جهةِ اللّفظ؛ لأنّها منَ الأحرُفِ الّتي لها الصّدارةُ، إلّا أنهّا متأخّرةٌ من جهة المعنى، فهنا عطفَ الشّيءِ المستفهَمِ عنه، كأنّ التّركيبَ يتكوّنُ منَ (العطف ثمّ الاستفهام ثمّ (لو) الشّرطيّة)، لكن تقدّمتِ الهمزةُ؛ وهو من تراكيبِ العربيّةِ البديعةِ الموجزةِ، وتقدّمُ الهمزةِ على الواو من خصائصها المُميّزة؛ لأنّه لو عطفَ غيرَها لما تقدّمت كقولِه تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ۝٩﴾ [طه: 9]، هنا تقدّمَ العطفُ على أداة

(1) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/2189.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/106.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/40.

الاستفهام؛ لأنّها ليستِ الهمزةَ، "والواوُ عاطفةٌ على مقدَّرٍ، تقديره: أحسبُهم ذلك؟ أو حاليةٌ، أي ولو كان آباؤهم جهلةً ضالِّين"[1].

أثرُ الهمزةِ في الإنكارِ وتوجيهِ المعنى:

الاستفهامُ الإنكاريُّ ودورُه في التّفريقِ بين المتبُوعِينَ والتّابعينَ

هناك مَلمحان في الاستثناء، من خلال قولِه تعالى: ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾، أوّلهما أنّ "معنى الإنكارِ المستفادِ منَ الهمزة أنّ صحّةَ الاقتداء بالشّخص بمجرّدِ ظنٍّ أنّه عالمٌ مهتدٍ لا تَكفي، فلا يَكفي في اعتقادهم حرمةَ هذه الأنعامِ أن يجدُوا آباءهم قائلين بحُرمتها، إلّا أن يثبتَ لديهم بالبرهانِ القاطعِ كونُهم علماءَ مُهتدين، ودونَه خرطُ القَتادِ"[2]، وثانيهما أنّ الاستفهامَ مع الجُملةِ النّاقصةِ بـ(كان)، فيه الإشارةُ إلى نفيِ العقل إلى أكثرهم، فهو يشيرُ إلى أنّ قليلًا منهم يعرفون بُطلانَ ذلك، أي حرمةُ البَحيرةِ والسّائبةِ والوصيلةِ والحامِي، والحاصلُ أنّ كبارَهم الّذين يدَّعون العقلَ، يَفترون على الله، بأن يقولُوا: أمرَ اللّه بالتّبحير والتّسييب وغيرِ ذلك، وأمّا جُهّالُهُم الّذين لا يعقلون، فلا يَفترون على اللّه؛ لأنّهم لا ينسبونَها إليه، ولكنّهم يقولون بأنّهم يقلِّدون كبارَهم في التّحريم"[3].

حذفُ جوابِ (لَو) لدلالةِ الكلامِ السّابقِ تقديرُه (يتبعونهم):

في التّركيبِ الشّرطيّ يرتبطُ المعنى بين جُملتَي الشّرط والجواب، إيجابًا ونفيًا

قولُه: (لَو) وهي حرفُ شرط غيرُ جازم، وهي "حرف يدلُّ على امتناع الثّاني، لامتناع الأوّل"[4]، وجواب (لَو) محذوفٌ، يدلّ عليه الكلامُ السّابقُ، "محذوف لظهور انفهامِه ممّا سبق، وقدّره أبو البقاء (يَتبَعُونَهُم)، ويجوز أن يقدَّر: حسبهم ذلك أو يقولون"[5].

(1) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 3/33.
(2) زاده، حاشية زاده على تفسير البيضاويّ: 3/105.
(3) زاده، حاشية زاده على تفسير البيضاويّ: 3/571.
(4) المراديّ، الجنى الدّاني، ص: 276.
(5) الآلوسّي، روح المعانّي: 7/44.

التّعبير بالفعل المضارع المنفيّ بـ(لَا)، في قوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾:

انسجامُ السّياق في دلالةِ الفعل المضارعِ المنفيّ ببلاغةٍ وبيانٍ

﴿كَانُواْ﴾ فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، واسمُها ﴿ءَابَآؤُهُمْ﴾ مرفوعٌ بالواو النّائبةِ؛ لأنّه منَ الأسماء الخمسةِ، وقد أضيف إلى الضّمير، وقولُه: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ الفعلُ المضارعُ المنفيُّ بـ(لا) خبرُ (كان)، واستعمالُ هذا التركيب (لَا يَفعَلُ) له دلالتُه في لسان العربِ، والمنسجمةُ مع سياق الآيةِ الدّالةِ على نفي هذا الفعل بأبلغِ صورةٍ، لأنّه إذا "قال هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعًا، فنفيُه لا يفعل"[1]، ومعنى ذلك انتفاءُ العلم لديهم، فنفاهُ بلا يفعل ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾، وفيه تناسبٌ مع قولِهم: ﴿وَجَدْنَا﴾؛ لأنّ الفعل وجدَ من أفعال القلوبِ اليقينيّةِ، وهو يفيدُ العلمَ، فتناسبا من جهة المعنى.

الفرقُ المعجميُّ بين قولِه: (يَعقِلُونَ) وقولِهِ: (يَعلَمُونَ):

الوصفُ بالفعل (يَعلَمُون) أقلُّ منزلةً منَ الوصف بالفعل (يَعقِلُون)

فيما ذكرَ في آية ثانية: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾ [البقرة: 170]، وقد عبَّر هنا بقوله: لا يعقلون، وثمّةَ فرقٌ بين (يَعقِلُونَ) و(يَعلَمُونَ)، "فالّذي يعلمُ أقلُّ منزلةً من الّذي يعقل؛ لأنّ الّذي عقلَ هو إنسان قد استنبطَ، وأمّا الّذي علمَ فقد أخذ علمَ غيرِه"[2]، كمن يأخذُ حُكمًا أو قولًا أو ما شابَه، فهو قد علمَه، لكن لم يستنبطه بعقلِه، وقد يكون ما أخذه باطلًا، أو غيرَ صحيح، فنفيُ العلم إذن أبلغُ من نفي العقل، وكلٌّ واحدٍ مناسبٌ لردّ أصحابه، فردُّ آية البقرة ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾، وكأنّهم معترفون إلّا أنّهم ألفوا آباءهم فاتّبعوهم، أمّا آيةُ المائدة فردُّهُم كان ﴿حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾، وهو ردٌّ أكثرُ حزمًا وقوّةً، وقالوا "حَسبُنَا بملء الفمِ؛ فهذا يعني أنّكم اكتفيتُم بما أنتم عليه... لأنّ من يقول هذه

(1) سيبويه، الكتاب: 3/117.

(2) الشّعراوي، تفسير الشّعراوي: 2/708.

الكلمةَ، قد حسبَ كلامَه واكتفى، وكلمةُ الحساب تدلُّ على الدّقة... فقولُهم: ﴿حَسْبُنَا﴾، تعني أنّهم حسبُوا الأمرَ واكتفوا به"[1]، فوضعُ كلِّ لفظة في موضعها المناسبِ تناسبُ بين صدرِ الآية وعجزِها.

الفعلُ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ اكتفَى بمفعول واحد، فيكونُ معناه المعرفةَ:

دلالــةُ معـرفةِ واحديّةِ الذّات، والعلمِ بتَعدّد الصّفاتِ

﴿شَيْـًٔا﴾: مفعول به ليعلمون، ولما اكتفى بمفعول واحد، فإنّ العلمَ هنا بمعنى المعرفة لقول ابن مالك:

لِعلمِ عِرفَانٍ وظَنٍّ تهَمَه *** تَعدِيَةٌ لِواحِد مُلتَزَمَه[2]

وهي مختصّةٌ بالذّوات، كما أنّ العلمَ مختصٌّ بالصّفاتِ، ولا شكَّ أنّ العلمَ بالصّفات أعمقُ وأبلغُ منَ العلم بالذّواتِ، ولأنّ معرفةَ الذّات واحدةٌ، والعلمُ بالصّفات يتعدّد، وكأنّه أراد التّقليلَ من علمهم، مع أنّه منفيٌّ في كلّ الأحوال، فضلًا عمّا في معنى شيءٍ وتنكيرِه، منَ التّهوين والتّقليلِ.

(1) الشّعراوي، تفسير الشّعراوي: 2/706.
(2) المراديّ، توضيح المقاصد: 1/564.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد التاسع، سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 9 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-61-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 9 : سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-61-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-3504784 بتاريخ 2023/03/27م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»